

## سياسة التمكين من الحقوق الثقافية كمدخل للأمن الثقافي

### Cultural rights empowerment policy as an entry point for cultural security



صبرينة حملة

جامعة باتنة 1، الجزائر، [nounaamouni01@gmail.com](mailto:nounaamouni01@gmail.com)

تاريخ الإرسال: 2022/01/30 تاريخ القبول: 2022/04/05 تاريخ النشر: 2022/07/01

#### ملخص:

إن ارتباط قضايا التعددية الثقافية بالعمولة يطرح تناقضا بين مشروع العمولة باعتباره ذا توجه كوني نحو الوحدة والتمائل أي فكرة تنميط العالم وبين رد الفعل الحاد من ثقافات الشعوب والأفراد أي ما يسمى بالهويات الثقافية. مما يعني أن مسار العمولة لم يؤكد فرضية تجاوز بقايا الانتماءات اللاعقلانية بل على العكس من ذلك بعث الشعور القومي وأيقظ النزاعات العرقية بشكل حاد، الأمر الذي يزيد من القوى الارتكاسية داخل الدولة ويقضي على موارد التضامن بين المواطنين فالتناسق الثقافي الوطني أصبح مهددا من الداخل والخارج. تجادل الورقة المقدمة بإمكانية رسم سياسة تسمح بتمكين الفرد من حقوقه الثقافية واعتبار ذلك مدخل لتحقيق الأمن الثقافي وذلك من خلال تحديد الفواعل والأدوار المنوطة لها في إطار تفاعلي يسمح بتجاوز فكرة صناعة المفاهيم وتنميط الثقافة العالمية. غير أن مدى نجاح سياسة التمكين من الحقوق الثقافية في تحقيق الأهداف المرتبطة بالأمن الثقافي تتحكم فيه مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية والتي تستدعي الإسراع في وضع نظام لليقظة الثقافية بإمكانه رصد واستشعار التهديدات والفرص التي من شأنها أن تعيق أو تعزز عملية تلبية الحاجات الثقافية.

الكلمات المفتاحية: الأمن الثقافي؛ فواعل سياسة التمكين؛ الحقوق الثقافية.

#### Abstract:

The association of issues of multiculturalism with globalization presents a contradiction between the project of globalization as being globally oriented towards unity and symmetry, i.e. the idea of stereotyping the world and the sharp reaction of the cultures of peoples and individuals, i.e. so-called cultural identities. Patriotism has become threatened from home and abroad. The paper argues that a policy can be developed that allows the individual to be empowered by his cultural rights and that this is an entry point for cultural security by identifying the axes and roles assigned to them in an interactive framework that allows for the idea of conceptualization and the development of global culture. Hinders or enhances the process of meeting cultural needs.

**Keywords:** Cultural security, empowerment policy, cultural rights.

\* المؤلف المرسل: د. صبرينة حملة، [nounaamouni01@gmail.com](mailto:nounaamouni01@gmail.com)

مقدمة:

إن الطروحات المعيارية ما بعد الحداثية تقوم على فرضية المنطق التفاعلي بين البيئات المحلية الخاصة بالدول (تاريخيا، دينيا، ثقافيا...) والتوجهات الممنذجة للعولمة. إلا أن هذا المنطق التفاعلي قد يصبح تلقيني أمام مختلف التهديدات التي يعكسها فعل تشابك حركات العولمة بأبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية، فأمام التوسع في مضمون التهديدات تنوعت أبعاد مفهوم الأمن لتشمل قطاعات سياسية واقتصادية ومجتمعية وبيئية. كما تم تعميق فواعله انطلاقا من الدولة (الأمن القومي) وصولا الى الجماعات (الأمن المجتمعي) والأفراد (الأمن الفردي او الانساني)، وهو ما انعكس في تطور محور اهتمام الدراسات الامنية النقدية.

إن متلازمة الامن والتهديد في بعده الثقافي استدعى حضور الامن الثقافي من ناحية، كما أن اعتبار الأفراد موضوع للأمن جعل الدولة في وضع النقد باعتبار أن حماية الافراد تؤدي الى التركيز على حقوق الانسان الفردية وسن القوانين لحماية الاشخاص من بعضهم البعض ومن مؤسسات الدولة ايضا من ناحية اخرى. الأمر الذي يطرح التساؤل حول امكانية جماعة ما أن تطالب الدولة بحماية حقوقها الثقافية وهل لمفهوم الحقوق الثقافية معنى يضمن استمرارية النسيج الاجتماعي ويمنع الانقسام والتشتت، فالقرار السياسي مرهون بالحفاظ على الهوية الثقافية وتجاوز منطق الاثنية والانفصال والتشردم مع تقييم لقوة الثقافة في الشؤون الداخلية للدولة وحتى العالمية، وهنا قد تكون لسياسة التمكين من الحقوق الثقافية امكانية الحفاظ على الامن الثقافي.

فإلى أي مدى يمكن لسياسة التمكين من الحقوق الثقافية أن تكون مدخلا للامن الثقافي؟

للإجابة على ذلك تم الانطلاق من فرضية ايجابية تؤكد بأن التمكين من الحقوق الثقافية يسمح بالحفاظ على التوازن بين الانفتاح الذي تفرضه العولمة (شبكات الاقتصاد والاعلام خاصة) وانغلاق الجماعات على اشكال الاندماج الاجتماعي، أي التوازن بين الاستراتيجية الهجومية (التحرر من الالتزامات الثقافية...) والاستراتيجية الدفاعية (الانغلاق والتفوق).

لاختبار الفرضية تم الاعتماد على مجموعة من المداخل منها المدخل النظري والبيئي وكذلك المدخل الوظيفي.

وللإجابة على الإشكالية تم التركيز على النقاط الثلاثة التالية:

1. ضبط للمصطلحات: التمكين، الأمن الثقافي، الحقوق الثقافية

أ. التمكين:

لغويا التمكين مصدر الفعل مكن ويدل على علو المكانة، ومن ذلك مكن فلان عن الناس أي عظيم عندهم. ومكنه من الشيء أي جعل له عليه سلطانا وقدرة، كما يقال أمكن الأمر فلانا أي سهل عليه وتيسر له، وتمكن من الشيء أي قدر عليه أو ظفر به. (مجمع اللغة العربية 1983، ص. 17). ويقصد بالتمكين اصطلاحا عملية منح السلطة القانونية أو تحويل السلطة الى شخص ما او اتاحة الفرصة للقيام بعمل ما. (ازروال 2016، ص. 29).

ومن ثم فإن المقصود بسياسة التمكين هو توفير الظروف اللازمة لتمكين المواطن من حقوقه الثقافية، وتشمل هذه الظروف الترتيبات والاجراءات السياسية والقانونية وحتى الاجتماعية والاقتصادية لاقرار مبدأ

التعددية الثقافية أولاً ثم العمل على جعلها كقيمة استثمارية للحفاظ على الخصوصية الثقافية ومواجهة تهديدات العولمة الثقافية.

#### ب.الأمن الثقافي:

اقترن انتشار مصطلح الأمن الثقافي على نطاق واسع في سياق تحليل تداعيات ظاهرة العولمة وهو اقتران ذو وجهين: من حيث أن الثقافة لم تعاني كثيراً مشكلات أمنها الذاتي، فقد كان نطاقها القومي مجال اشتغالها وفعاليتها، ومن حيث أن العولمة أصبحت تشكل تحدياً للثقافات المحلية حيث أنتجت ثقافتها العابرة للحدود في محاولة لتنميط الثقافة العالمية. فالأمن الثقافي يعني ضمان استمرار التمتع الفعلي بالحقوق الجماعية وبالأخص حقوق الأقليات التي كانت لها الأولوية باعتبار المادة 27 من الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية سنة 1966 وهو أيضاً حالة يتم فيها نفي أو إزالة الممارسات والسياسات والتفاعلات التي تقف عائقاً أمام تلبية الاحتياجات الثقافية بشكل كاف، وأمام تنمية وتعزيز الوعي الثقافي للجماعات الثقافية وسلامتهم الثقافية. مما يعني أن هناك نوع من التطور في المفهوم من ادراك للحقوق الثقافية أي الوعي الثقافي وصولاً إلى الأمن الثقافي. (Saroukhani, Afshari 2013, p. 18)

ويعرفه الدكتور (عبد الاله بلقزير) بقوله: " قد يوحي الحديث عن أمن ثقافي بأن في العبارة قدر من التناقض والتجافي لا يستقيم معها معنى دقيق لها، ففيما تميل لفظة الثقافة إلى معنى يرادف أو يجانس الأبداع والانفتاح والتفاعل. تحيل لفظة الأمن إلى معنى يقارب الدفاع ويجانس الانكماش والتقوقع. حين تبحث ثقافة عن أمنها، بهذا المعنى تبحث عن عزلتها عن غيرها من الثقافات. وبالتالي تسعى بنفسها نحو افقار نفسها، بل نحو الانقلاب على ماهيتها كثقافة أوعلى اقل نحو انتحار بطيء يأخذها إلى حتفها... قد يتعرض أمن ثقافة ما لخطر الاستباحة والعنف الرمزي من مصدر من مصادر التهديد الخارجي، فيحمل المجتمع الثقافي على استنفار قواه ودفاعاته الذاتية لصون أمنه ومجاله الرمزي السيادي من خطر العدوان. (خميلة . 2020، ص.ص. 63-64) (نزاري 2010، ص.51)

مما سبق يمكن النظر إلى الامن الثقافي بأنه الحالة التي يتم فيها تحقيق الاشباع الذاتي من الحاجات الثقافية مع العمل على تنميتها وتعزيزها .

#### ج.الحقوق الثقافية

كانت الحقوق الثقافية هي النوعية المهملة من حقوق الانسان فهي الفئة المتخلفة وتعامل كالأقارب الفقراء لحقوق الانسان مقارنة بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويرجع ذلك إلى اعتبارات عدة أهمها شكوك الدول والحكومات من أن التسليم والاعتراف بالحق للهويات الثقافية المختلفة وخاصة حق تحقيق الهوية للمجموعات المعرضة للانتقاص والهجوم من شاكلة الأقليات وأبناء السكان الأصليين. قد يشجع الميل إلى الانشقاق كما قد يعرض الوحدة السياسية والسيادية للدول للخطر. لكن خبرة الستينيات أوضحت أن التسليم بالحقوق الثقافية من شأنه أن يشكل عاملاً للسلام والاستقرار. ومع نهاية القرن العشرين أصبحت الحقوق الثقافية حقوقاً مانحة للسلطة، وبدون التسليم بالحقوق الثقافية سيصعب عمل المجتمعات الديمقراطية بكاملها بطريقة صحيحة.(جانوس 2000، ص.ص. 113-116).

إن اعطاء تعريف دقيق للحقوق الثقافية يجعلنا نحلله الى لفظين فلفظ الثقافة في اللغة اللاتينية يعني حرت الأرض وزراعتها، وتطور المعنى وأصبح يطلق مجازا على تنمية العقل وتهذيبه، ومن أهم تعريفات الثقافة تعريف الأنثروبولوجي البريطاني (ادوار تايلور 1836-1917) فالثقافة هي الكل المركب الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والفن والاخلاق والقانون والاعراف والقدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الانسان باعتباره عضوا في المجتمع.(مركز هردو لدعم التعبير الرقمي. 2015، ص6)

ويقصد بالحق في الثقافة حق الأشخاص فرادى أو ضمن مجموعاتهم في التمتع بثقافتهم وحقهم في التمتع بالثقافات الأخرى دون أي تمييز أو اكره أو تعصب. ولقد أصبح الحديث عن الحقوق الثقافية حاجة ملحة مع بداية السبعينيات من القرن الماضي حيث ارتفعت الأصوات التي تنتقد الزعة الاقتصادية للتنمية. وبدأ الحديث عن دور الثقافة في التنمية، وانهقد المؤتمر الدولي حول السياسات الثقافية بالمكسيك 1982 تحت

مظلة الأمم المتحدة انطلاقا من دور الثقافة في حياة الفرد والمجتمع. (مركز هردو. 2015، ص.ص. 09-10) وعموما تم التأكيد على الحقوق الثقافية على المستوى الدولي في العديد من التشريعات بدليل النصوص الحقوقية الصادرة بعد الاعلان العالمي لعام 1948، تخطى الجيل الثالث الحقوق المدنية والاجتماعية، ومنها بصفة خاصة العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966 (انظر المادة 15)، والاعلان العالمي حول التنوع الثقافي، وكان الحدث الأكبر والأكثر أهمية في مجال تطور الخطاب المعاصر عن الثقافة والديمقراطية يتمثل في الاعلان العالمي للتنوع الثقافي عام 2001 الذي وصف بأنه يؤسس لفكر أخلاقي جديد ويدعو الاعلان الى احترام التنوع الثقافي وحقوق الشعوب الثقافية ودعى الى حماية التراث الثقافي البشري والمحافظة عليه.(خميلة 2020، ص.ص. 70-71). ويمكن الإشارة ايضا الى اتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي لعام 2003 التي أكدت على احترام التراث الثقافي غير المادي والمقصود به الممارسات والتصورات وأشكال التعبير والمعارف والمهارات –وما يرتبط بها من آلات وقطع ومصنوعات وأماكن ثقافية –التي تعتبرها الجماعات والمجموعات وأحيانا الأفراد جزءا من تراثهم الثقافي.

اذن يمكن اعتبار الحقوق الثقافية هي تلك الحقوق المرتبطة بالكيان الشخصي والروحي للفرد بشكل فردي او بوصفه عضو في المجتمع، وهي بذلك تشمل الحق في المعرفة والفن والاخلاق والمعتقدات والعادات والاعراف، وحتى الحق في منهجية التفكير واسلوب العيش. لأنها ببساطة مرتبطة بذاتية وشخصية الانسان، فالحقوق الثقافية هي التعبير القانوني للهوية الثقافية.

## 2.مدخلات سياسة التمكين من الحقوق الثقافية

اذا كان الامن الثقافي يشير الى الحفاظ على مقومات الثقافة وتأصيلها وتطويرها لتساير مستجدات العصر وتحولاته، مع الشعور الذاتي بالانتماء القومي والاطمئنان للوجود لدى الافراد في المجال العام، فإن ما يمكن النظر اليه كمدخلات لسياسة التمكين يتمثل في الدين واللغة والتراث(التاريخ)، وهي ما ينظر اليها في العديد من الكتابات كعناصر الامن الثقافي(وهيب حمود 2017، ص.380)، وبالتالي فإن كل ما يمس هذه العناصر يمكن أن يكون من مدخلات سياسة التمكين من الحقوق الثقافية مما يوفر قراءة للمدخلات من منظور التهديدات المجتمعية.

### أ. عناصر الأمن الثقافي كبناء هيكلي لمدخلات سياسة التمكين

أولاً. الدين: إن الدين ظاهرة مجتمعية ويمثل أحد الجوانب الأساسية لمعظم الأنشطة النظامية في المجتمع كما أنه يتمتع بأخلاق وقيم عقلانية. فالدين يحقق الأمن والاستقرار في الحياة كما يساعد الفرد على تقبل مجتمعه والتصدي لمشكلاته. ويوفر الاستقرار الاجتماعي بوضع المعايير والضوابط والقيم التفضيلية، كما يبرئ بيئة للاستقرار الفكري. فالدين مقوم أساسي للحفاظ على الهوية الثقافية من أجل تحقيق الأمن الثقافي في ظل تحديات العولمة والمعلوم أن العولمة الثقافية تستهدف ديانة وعقائد المجتمعات وقد يكون الميدان الخصب في المساس بحرية المعتقد والدين هو الحرب الاستدمارية ضد معتنقي الشريعة الإسلامية أو الحروب ضد الإسلام سواء العسكرية أو الثقافية أو الإعلامية، والدليل على ذلك مصطلح الإرهاب مثلاً وكيفية التعامل معه بربطه بمصطلح الجهاد، وكذلك مصطلح الحرية على أساس التحرر من أي قيد ديني، في حين الحرية التي تضعها العولمة هي القضاء في نفس الوقت على حرية الفرد في المعتقد والدين وهو ما أشار إليه الباحث (زغو محمد) (زغو محمد 2010، ص. 99).

ثانياً. اللغة: إن اللغة نظام لحفظ التراث الثقافي، وتمكن الإنسان من حفظ ثقافته وتفكيكه عبر الأجيال، ومن مميزات اللغة أنها نامية ومتطورة وهذا التطور لا يتعارض مع حفاظ اللغة على نفسها من غير جمود بدخول ألفاظ جديدة. وتعد اللغة جوهر الهوية الثقافية، وهي مقوم أساسي للأمن الثقافي. غير أنه لا بد من ادراك أن العولمة الثقافية تفرض أعباء على مواردنا اللغوية والسياسية لفهمها وإدارتها، على حد تعبير عالم الأنثروبولوجيا (ارجون ابا دوراي) (آيت عيسى 2014، ص. 174-175). ثم إن اللغة ليست فقط أداة التفاهم والتواصل بين الأفراد في المجتمع ووعاء الفكر بل هي مؤسسة اجتماعية وشبكة وعي وفعل حضاري.

ثالثاً. التراث: التراث هو الذاكرة التاريخية والسجل الحي للتجارب والخبرات وينتقل بالتعليم على شكل عقائد ولغة وعلوم وأداب وفنون وتقاليد، وهو خاضع لروح العصر ويستجيب لمتطلباته. وهو معيار الذاتية الثقافية من قيم إنسانية ذات طابع ديني واجتماعي. والحديث عن التراث يعني استحضار ذاكرة الشعب وثقافته التي تورث للأجيال اللاحقة مكونات الهوية والشخصية.

إن عناصر الأمن الثقافي قد توفر لنا صورة عامة لتحديد مدخلات سياسة التمكين من الحقوق الثقافية، فالحديث عن الدين واللغة والتراث يثير سجلات كثيرة ليس من ناحية الاعتراف بما يرتبط بها فقط كحقوق ثقافية وإنما في الكيفية التي يتم التعامل بها مع هذه الحقوق محلياً وعالمياً.

### ب. قراءة في مدخلات سياسة التمكين من منظور التهديدات المجتمعية

إن مدخلات سياسة التمكين من الحقوق الثقافية لا تعني مجرد الاعتراف بهذه الحقوق وإنما إمكانية توفير الفرص لمواجهة تهديدات عناصر الأمن الثقافي في ظل حراك جغرافي للثقافة حيث تطرح حدود غير مرئية ترسمها الشبكات العالمية (الفضائيات، الإعلام، ...)، ووفق هذا المنظور يصبح من واجب الدولة التدخل لضمان ممارسة اختيار حقيقي وذلك بتوفير الموارد اللازمة على اعتبار أن الأفراد لا يمكنهم القيام بخيارات حقيقية إذا لم يكن في استطاعتهم الإعتماد على موارد غنية ومتعددة، مما يعني أن صانع القرار في هذه المرحلة عليه أن يدرك بأنه واقع بين سندان اليقظة ومطرقة العولمة (وبالأخص العولمة الثقافية)، فقيمة الحقوق الثقافية لا يمكن اختزالها في واقع أنها تسهل الممارسة الفعلية للخيارات الفردية، فالاعتراف بالتعددية الثقافية لا يعني حياد الدولة عن مختلف

الثقافات فعلى دولة القانون ان تقف في وجه الرؤى الراديكالية والاصولية للرابطة الاجتماعية من ناحية، ومن اخرى لا يجب تفضيل ثقافة على اخرى وانما تعزيز الأفق التفاعلي وليس الانصهاري في ظل ثورة تكنولوجية رابعة قد تبني هوية رقمية تشكل تهديدا للهوية الشخصية، بل قد لا تعطي حتى الفرصة للدخول في هذا الأفق التفاعلي.

إن تحقيق الأشباع الذاتي من الحاجات الثقافية وتنميتها هو هدف سياسة التمكين من الحقوق الثقافية، وذلك برفع خطر الخوف من فقدان القيم الثقافية والهوية الذاتية، إنه الاعتزاز بالذات لمواجهة الآخر والتفاعل معه، يقول سكوت فورست " أنه لا يمكن الحصول على الأمن الثقافي فقط من خلال عدم وجود تهديدات، ولكن يتأتى ذلك بوجود شروط مسبقة يمكن للثقافة فيها أن تنمو وتتطور بأمان من تلقاء نفسها" (خميلة 2020، ص.64). والشروط المسبقة في هذه الحالة هي التي توفر المناعة اتجاه خطر الاستباحة والعنف الرمزي من مصادر التهديد المختلفة. وقد يكون من أهم النقاط التي من الممكن أن تقدم لنا قراءة في مدخلات سياسة التمكين هي:

#### أولا: مشكلة الإبادة الثقافية

عادة ما يتم الحديث عن الأمن الثقافي باستخدام نقطة تحليلية مهمة وهي فكرة التثاقف، ويعني مفهوم التثاقف مجموع الظواهر الناتجة عن الاتصال المباشر والمستمر بين جماعات ذات ثقافات مختلفة والتي تؤدي الى حصول تغيرات على النماذج الثقافية لإحدى أو كل هذه الجماعات واليوم يستخدم هذا المفهوم بمعنى أكثر تحديدا، فخلال اتصال أو احتكاك ثقافي بين مجتمعين متباينين في القوة فإن المجتمع الأقوى يفرض ثقافته على الأضعف. (ايت عيسى 2014، ص.175). لقد ميز الفرنسي (سيرج لاتوش) بين نوعين من المثاقفة حيث قال أن كلمة المثاقفة تستخدم للدلالة على تفاعل ايجابي عند الاحتكاك بين الثقافات، وعندما تدخل ثقافتان في اتصال، فإذا كانت السمات الثقافية التي يجري تبادلها تتوازن وتحافظ كل منهما على هويتها وديناميتها الخاصتين بعد ادماج واستيعاب العناصر الأجنبية، يمكن الحديث عن تثاقف ناجح. وعلى العكس من ذلك لا يتجسد الاتصال في تبادل متوازن، تغدو الثقافة المتلقية مغزوة مهددة في وجودها ذاته ويمكن اعتبارها ضحية عدوان حقيقي (سيرج لاتوش نقلا عن خميلة 2020، ص.81)، فالأساس يكمن في التكافؤ بين الثقافتين.

إن حركية المنتجات الثقافية بالمعنى التقليدي قد تسمح باستخدام المعنى الايجابي لمفهوم التثاقف إلا أن الصناعات الثقافية في عصر العولمة الثقافية تحمل قيم ودلالات ثقافية للنموذج الحضاري الغربي (نزعة استهلاكية، مصلحة فردية ترمز على نماذج الثقافات المحلية وتقليد كل ما هو أجنبي....)مدعمة بواقع التدفق الحر للأفكار والقيم عبر الحدود بفضل ثورة تكنولوجيا الاتصال والمعلومات التي ساهمت الى حد كبير في الاغراق الاعلامي والاجتياح القبيح.

#### ثانيا: الثورة التكنولوجية والاجتياح القبيح

استخدم الباحث (محسن أحمد الخضير) مصطلح العولمة الاجتياحية (محسن 2001، ص. 44) في اطار تحليله لثقافة القوة العالمية المهيمنة والتي تذيب الثقافات الأخرى، وتتغلغل الى باقي المجتمعات عن طريق بثها وضغطها في الفضاء الاتصالي العالمي الذي باتت البشرية مرتبطة به اليوم من قبيل الضرورة دون القدرة على الانفصال. وهو ما يؤدي تدريجيا الى فقدان الخصوصية الثقافية بفعل ضغط الغزو الثقافي. الأمر الذي من شأنه أن يحدث الانقسام والتفكك الداخلي، وظهور التصدعات الثقافية والحضارية وأزمات البحث عن الذات.

فبفضاء الثورة التكنولوجية أصبحت التدفقات الثقافية تتجاوز حدود الزمن والجغرافيا بكل سلاسة، وبات من الصعب معرفة من وكيف تتم عملية تعميم القيم وتنميط الآخر. وعلى المستوى العربي فإن احصاءات منظمة اليونيسكو عن الوطن العربي تشير الى أن شبكات التلفزيون العربية تستورد ما بين ثلث اجمالي البث كما في سوريا ومصر ، ونص هذا الاجمالي كما في تونس والجزائر، أما في لبنان فان البرامج الاجنبية تزيد على نصف اجمالي المواد الميئة التي تبلغ 58.2 بالمئة. وعلى مستوى الشبكة العنكبوتية فان 88 بالمئة من معطيات الانترنت باللغة الانجليزية و9 بالمئة باللغة الالمانية و2 بالمئة باللغة الفرنسية، و1 بالمئة يوزع على باقي اللغات. (خالد 31 اوت 2020 الرابط arabprf.com).

#### ثالثا: مشكلة العدالة الثقافية والتغريب الثقافي

تحقيق العدالة الثقافية لا يكون فقط من خلال الاعتراف بالحقوق الثقافية بل يتطلب الأمر تجسيدها على أرض الواقع (حقوق الاستقلال الذاتي، حقوق التعددية الاثنية، حقوق التمثيل السياسي الخاص....)، فالعدالة هي المعنية بمعالجة مشاكل الانسجام الاجتماعي الناجمة عن تباين الانتماءات الثقافية وتناقض المصالح والاهتمامات. وفي هذه الحالة فإن سياسة التمكين من الحقوق الثقافية ستكون طريقة لأداء واجبات الدولة من خلال العمل على تكريس الأسس الثقافية لمفهوم المواطنة بمعنى توفير بيئة من التعايش والانسجام وحتى الاندماج دون الغاء الاختلاف والتنوع الثقافي. بمعنى امكانية تجاوز اشكالية كيفية تحقيق الوحدة في ظل التنوع الثقافي، لكن العولمة بأبعادها المختلفة تتجاوز الحدود السياسية والهويات والثقافات القومية والأهم تتمتع بالموارد والاليات التي تسمح بتحقيق نوع من التناقص السلبي في ظل هيمنة واحتكار الغرب لشبكات الاتصالات والمعلوماتية ووسائل الاعلام ووكالات الانباء، الأمر الذي يستدعي تحقيق نوع من الاستقلال الذاتي لاكتساب العضوية الثقافية. فالأولى اليوم الحديث عن العدالة الثقافية على المستوى العالمي لاعطاء الفرصة لمختلف الثقافات للتفاعل مع بعضها البعض.

#### رابعا: غياب نظام يقظة ثقافية

إن تسارع التغيرات العالمية وما فرضته العولمة الثقافية من اعادة هندسة لمختلف البنى الاجتماعية والتربوية والتهديد المتعلق بالخصوصيات الثقافية يفترض معرفة عمق الاختلالات الثقافية لدى راسم السياسات، ووفق هذا المنطق فإن استحضار مفهوم اليقظة الثقافية في اطار مفهوم الامن الثقافي يصبح أكثر من ضرورة بهدف رصد واستشعار أهم التهديدات أو حتى اقتناص الفرص التي تسمح بحماية وتعزيز الخصوصية الثقافية، مما يعني أن سياسة التمكين من الحقوق الثقافية لا بد أن تكون مدعمة بنظام لليقظة الثقافية حتى يمكن استغلال الموارد بالشكل العقلاني من ناحية ومن أخرى المشاركة في ديناميات التفاعل الثقافي.

#### 3. فواعل صنع سياسة التمكين من الحقوق الثقافية

وفقا لمنظور السياسات العامة فإن فواعل صنع السياسة العامة تصنف الى فواعل رسمية وفواعل غير رسمية، غير ان ما يهم في هذا المقام هو تحديد الأطراف الفاعلة التي من شأنها المشاركة بفعالية في رسم سياسة التمكين من الحقوق الثقافية لتحقيق هدف الأمن الثقافي في ظل مبدأ الجمع بين الوحدة السياسية(المواطنة المشتركة) والتعدد الثقافي. ووفقا لما تم تحديده كمدخلات لسياسة التمكين من الحقوق الثقافية فإن كل ما من شأنه ان يهدد عناصر الامن الثقافي فهو من المدخلات يبقى تحديد سلم الأولويات يخضع لاعتبارات عديدة مرتبطة

بشبكة المتغيرات البيئية المحلية منها والعالمية بما فيها القوى المجهولة للأسواق التي قد تعمل كوسيط تنظيمي للعلاقات الاجتماعية. فيمكن اذن وفقا لهذا الطرح ان نحدد فواعل صنع سياسة التمكين من الحقوق الثقافية مع ربطها بمدخل الامن الثقافي فيما يلي:

#### أ. الأسرة:

الاسرة هي الخلية الاساسية للمجتمع، ولها دور اساسي في تنمية وتاصيل القيم الاخلاقية، فهي المسؤولة عن تلقين المبادئ الاخلاقية بأساليب أمرية وتحذيرات خطابية، ومن ثم تكوين حس اخلاقي يسمح بالتمييز بين ما هو خير وما هو شر. كما أن الاسرة هي الحاضنة الاجتماعية للشباب من الغزو الفكري والتشكيك في العقيدة، فهي المسؤولة عن التوعية الدينية وتشكيل اللبنة الاساسية لامن ثقافي ديني قادر على مواجهة تهديدات الامن الثقافي

#### ب. المؤسسات التعليمية والتربوية:

للمؤسسة التعليمية والتربوية دور مهم في رسم وتشكيل ثقافة الفرد، فتخطيط المناهج التعليمية والتربوية في ظل التحديات المعاصرة يفرض اعادة هندسة دور المؤسسات التعليمية والتربوية لتقوم بدورها في مواجهة المشكلات الثقافية والاجتماعية بتفعيل دور العلماء والمختصين، وتنشيط الحركة الفكرية وفتح قنوات الحوار البناء لاعادة ترسيخ فكرة المواطنة والهوية المشتركة. والأهم ادراك أهمية اللغة العربية في العلم، وهذا لا يعني اهمال اللغات الأخرى وخاصة الانجليزية لما توفره من مجال خصب غني بالمعارف العلمية، لكن الامر يتطلب مجموعة من الاجراءات كالتوحيد المعياري اللغوي والتخطيط اللغوي وتنشيط حركة الترجمة، والتأسيس لمنطق الاعتراف بالنطق باللغة العربية.

#### ج. الاعلام:

للاعلام دور مهم في تفعيل حركية الحوار ونشر التعاون والسلام ونبذ التطرف، ونشر القيم والاخلاق، مع محاولة جسر الهوة بين ما هو معياري وما هو واقعي. وضرورة العمل على تحقيق الاندماج الاجتماعي في ظل التعددية الثقافية، وتجاوز فكرة تنميط الثقافة على الرغم من كل التحديات التي قد تتعرض لها في ظل التطور التكنولوجي والتقني.

#### د. المجتمع المدني:

يلعب المجتمع المدني دورا بارزا في توفير امكانية المشاركة في صنع القرار السياسي في ظل جدلية الانفتاح على الشبكات العالمية والانغلاق على العوالم المعيشة. ويذكر الباحث (احمد حسين) بأن دور المجتمع المدني في الحفاظ على الهوية الثقافية يتمثل في ثلاثة أبعاد وهي البعد الديني والبعد السياسي والبعد الاقتصادي. فدينيا تلعب مؤسسات المجتمع المدني كالتنظيمات الاجتماعية والجمعيات دورا في ترسيخ العقيدة الدينية من خلال الندوات والمؤتمرات العلمية. أما سياسيا فان المشاركة السياسية والمواطنة الفعالة تزيد من فعالية القرارات المتخذة. واقتصاديا فان مؤسسات المجتمع المدني تقوم بدور هام في تنمية الوعي الاقتصادي من خلال التعريف بالمشروعات الاقتصادية وبرامج الاصلاح الاقتصادي ودورها في تحقيق مفاهيم التنمية المستدامة. (احمد 12 اوت 2018، الرابط <http://democraticac.de>)



#### هـ. الاحزاب السياسية:

تساهم الاحزاب السياسية في تنمية الوعي السياسي ولها دور اساسي في ترسيخ المواطنة المشتركة والتصدي لتهديدات الامن الثقافي من خلال اكساب المواطن مناعة ثقافية وذلك بتشكيل وعي المواطن اتجاه عناصر الامن الثقافي باعتبار المواطن مشارك في صنع القرار وليس متلقي ومنفذ فقط للقرار.

#### خاتمة:

إن سياسة التمكين من الحقوق الثقافية من شأنها أن تكون مدخلا لتحقيق الأمن الثقافي لما توفره من خيارات المشاركة في صنع القرار في ظل شبكة من الاعتراف المتبادل في المجتمعات المتعددة الثقافات. لكن بقاء الثقافات واستمراريتها يتوقف على مدى قدرة هذه الثقافات على اقناع وليس اكره الأجيال الجديدة، وعلى هذا الأساس فإن الكل في المجتمع مطالب بتهيئة المناخ لدخول مختلف هذه الثقافات على المستوى المحلي والعالمي في مسارات حوارية انطلاقا من مبدأ تفاعلي وليس تلقيني.

إن مواجهة التهديدات الأمنية في شقها الثقافي هي مسؤولية مجتمعية تستدعي تضافر الجهود على مختلف المستويات، كما تستدعي توفير الموارد اللازمة لمواجهة تحديات العصر خاصة منها التكنولوجية مما يعني أن المواجهة المستقبلية هي مواجهة تقنية بالدرجة الأولى فاخترق الثقافات يتم بسلاسة وعلى الكل ان يدرك بان العلم هو اساس كل شئ حتى في مجال الامن الثقافي. ومن اجل تحقيق هدف الامن الثقافي في زمن العولمة لا بد من مواكبة التطورات العالمية مع ادراك واقعا الثقافي والتأكيد على مكونات الهوية للوقوف في وجه الغزو الثقافي.

#### قائمة المراجع

1. ازروال ، ي . ( 2016 ) . التمكين السياسي للمرأة من الاصلاحات السياسية من الاصلاحات السياسية قراءة في مؤشرات التطور ودلالات الممارسة. أبحاث (01)، 29 - 37.
2. خميلة ، ف. (2020 - 2021) . تحديات الامن الثقافي في عصر العولمة دراسة حالة الجزائر . اطروحة دكتوراه. كلية الحقوق والعلوم السياسية .باتنة.
3. ايت عيسى، ح . (2014) . شروط تفعيل التنشئة الاجتماعية لقيمة المواطنة في ظل تحدي العولمة الثقافية . دفاثر البحوث العلمية ( 04)، 170-196.
4. Bagher Saroukhani, Afsar Afshari Naderi(2013). the study of social cultural security in Tehran-Iran . International Journal of business and social science (02),189-194.
5. جانوس ، س . . الحقوق الثقافية نوعية مهمة من حقوق الانسان ، المجلة العربية لحقوق الانسان ، العدد 7 ، ديسمبر ، 2000 ، ص ص 112-134).
6. الحقوق الثقافية ، مركز هردو لدعم التعبير الرقمي ، القاهرة اكتوبر 2015 .
7. وهيب ، ب . حمود ، ص.(2017) . الامن الثقافي دراسة في المفهوم والمهددات . الباحث ( 11 ) ، 376-390 .
8. زغو ، م . (2010) . أثر العولمة على الهوية الثقافية للأفراد والشعوب . الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية (04) ، 93-101.
9. محسن ، أ. (2001). العولمة الاجتياحية. القاهرة : مجموعة النيل العربية .

10. احمد حسين . (12 اوت 2018). في مفهوم الامن الثقافي .تم تصفح المقال في 2021/12/20 ، على الرابط التالي  
<http://democraticac.de> :

11. خالد بن عبد الله . (31 اوت 2020). العولمة الثقافية وأثرها على الهوية . تم تصفح المقال في 2021/12/30 ، على  
الرابط : <http://arabprf.com>